

في سبيل الاصراع

بحث في الوظيفة والموظفين

للأستاذ علي الطنطاوي



الوظيفة في اللغة : ما يقدر للرجل في اليوم من طعام أو رزق أو نحوه ؛ والوظيفة العهد والشرط ؛ والتوظيف تعيين الوظيفة ؛ والمواظفة الموافقة والمؤازرة

والوظيفة في العرف عمل يقوم به الرجل للمنفعة العامة ، (أي المنفعة المشتركة بين جميع الأفراد الساكنين في المكان للقوي) وبأخذ عليه أجرة من الخزانة العامة

طبيعة الوظيفة ومسئولها

البحث في منشأ الوظيفة يقتضي البحث في ظهور الحكومة لأنها مجموع الموظفين ، أو بالمعنى الثانية مجموع الأشخاص الذين يقومون بأعمال ضرورية لا تقتصر منفعتها عليهم وحدهم بل تمتد إلى الهيئة الاجتماعية التي يكون لهم عليها حق الطاعة والانتقاد

وقد أكره الباحثون من الكلام في منشأ الحكومة وظهر في ذلك كثير من النظريات أشهرها نظرية (المقد الاجتماعي) التي أنشأها الفيلسوف الانكليزي هوبس Hobbes (١٥٨٨ - ١٦٧٩) واشتهر بها من بعد جان جاك روسو ، وكان لها أكبر الأثر في الثورة الفرنسية الكبرى ؛ غير أنها سقطت الآن ، وأصبحت في رأي العلم أسطورة خرافية ، وأجمع العلماء على اطراحها ، لأن هذا العقد لم يوجد أبداً ، وهوبس ورسو وان اختلفا في البدأ - فرأى الأول أن الانسان مفطور على الشر ، وأن الانسان ذئب الانسان Homo homini lupus واعتقد الثاني العكس - وان اختلفا في هذا فهما متفقان على أن الانسانية اجتازت دوراً طبيعياً مطلقاً من كل القيود ، قبل أن تدخل في الحياة الاجتماعية وتنشئ الحكومة ، وتلك فرضية باطلة . والحقيقة ان الانسانية لم تعرف هذه الحياة الطبيعية أبداً ، وإنما عاشت من البدء حياة اجتماعية ساذجة تمثل في القبيلة والامرة

والجماعة . وهذا الذي يراه العلماء المحدثون مطابق لما جاء في الكتب السابوية

ولن نفيض في هذا البحث لأنه ليس من غرضنا تحقيق المقال في منشأ الحكومة ، ولكن غرضنا عرض مسألة (الوظيفة والموظفين) عرضاً اجتماعياً ، وبيان صلتها بالحياة العامة ، لتناج وينظر فيها في هذا العهد الذي تقف فيه مصر والشام وغيرها من الأقطار العربية على مفترق الطرق تصفي حساب الماضي تصفية عامة ، فتبقى على الصالح وتلقى الفاسد . لذلك ندع الكلام في منشأ الوظيفة ، وننظر إليها نظرنا إلى (ضرورة اجتماعية) نشأت من ميل الانسان الفطري إلى الحياة الاجتماعية . وما ظهر في هذه الحياة من حاجات جديدة ليست حاجة فرد دون فرد ، ولكنها حاجة المجموع ، استلزم القيام بها اقتطاع جماعة من الناس إليها تكفل لهم الناس بالعيشة وعاهدوم على الطاعة ليمكنهم من إنجاز عملهم الذي انقطعوا له ، على نحو ما يفعل الذين ينتسبون إلى جمية أو نادٍ أو شركة ، حين ينتخبون جماعة منهم يديرون الشركة أو الجمعية ويجعلون لهم راتباً معيناً ويمطونهم حق اتخاذ القرارات ويتعهدون بطاعتها وتنفيذها ؛ غير ان جماعة الموظفين أو الحكام لم تنشأ بعقد كهذا العقد ، ولكنها نشأت بالتدرج وبشكل طبيعي والراجح أنها كانت تستند في أول أمرها إلى القوة والظنbian وانها كانت إرادة طرف واحد ، هو الطرف القوي (الحكام اضطر الفريق الثاني (الشعب) إلى قبولها والخضوع لها ، لأن ضعيف ولأنه رأى وجود هذا الحاكم القوي الظالم أخف الضرر وأهون الشرين ؛ إذ لولاه لكانت الحالة فوضى وإذن يكون كقوى حاكماً على كل ضعيف ، فيكون بدل الظالم الواحد ألف ظ ثم تبدل هؤلاء الحكامون الأقوياء على مر الأيام حتى استحال أخيراً موظفين خاضعين لنوع من الأنظمة والقوانين مختلفة رقيها وشدتها باختلاف الممالك والبلدان

أما طبيعة هذه الوظيفة فليس لها شبيه في الحقوق الخاصة وخير ما يمكن أن يقال فيها أنها تمثيل شخصية الدولة الحقوقية والتعبير عن إرادتها ، وقديماً كان يشبهها فريق من العلماء بالوصاية ويرون الحكام بمثابة أوصياء على الشعب ، ثم اتضح أن الوظيفة لا تشبه الوصاية بشيء ، وأنها أقرب إلى الوكالة . فساد الر

وأنها أن يختار من الأشخاص أقدمهم على تأمين هذه المنفعة وأن يراعى في اختياره الكفاية الشخصية والمواهب الذاتية ، لا الأسرة ولا اللون الحزبي ولا الشفاعات .

ولهم بعد ذلك حق الطاعة على الرعية من غير أن تحتاج عقودهم وأعمالهم ومقرراتهم إلى المصادقة الفردية من جميع المحكومين أو تحتاج إلى حكم قضائي . يؤيد ذلك اعتبار الحكام (الموظفين) متخيين من قبل الشعب ، وحازين لثقتهم ، وأهمهم (لما هم عليه من الصفات والزايا) أقل خطأ من سائر الأفراد ، وأنه لو أعطي الأفراد حق الاعتراض على كل العقود العامة وإقامة الدعاوى دائماً لأدى ذلك إلى الفوضى وعرقلة سير القضايا العامة وضياع المصلحة التي من أجلها أوجدت الحكومة

وبدیهی أن حق الطاعة لا يكون للحكام إلا إذا اتبعوا الدستور وساروا على القوانين والعادات المرعية

ومن حق الموظفين الذين انقطعوا عن الكسب لأنفسهم وعن تأمين مصالحهم الخاصة أن تؤمن هذه المصالح من قبل الدولة وأن يمنحوا بعض الامتيازات ، ويتمتعوا ببعض الحصانات .
أى أن للموظف قبل كل شيء أن يأخذ راتباً من خزانة الدولة ولكن كيف يقدر هذا الراتب ؟ وما هو الأسلوب الصحيح لتعيين مقداره الشروع ؟

جاء في البخارى عن عائشة : « أن أبا بكر رضى الله عنه لما استخلف قال : لقد علم قومي أن حرفتي لم تكن تعجز عن مؤونة أهل وشغلت بأمر المسلمين فسيأكل آل أبي بكر من هذا المال » وكان الذي فرضوا له برديه إذا أخلقهما وضعهما وأخذ مثلهما ، وظهره (دابته) إذا سافر ، ونفقته على أهله ، كما كان ينفق قبل أن يستخلف ؟ فرضى بذلك (١)

وهذا الأسلوب طيبى ومقبول ، ولكنه شخصى لا يصح اتخاذ قاعدة عامة ، لأنه يؤدي إلى الفوضى ، ولا يجمل للرواتب أسلوباً معروفاً ، ولا أصلاً ثابتاً ، ثم إن فيه حيفاً على الموظفين المتصددين الذين كانوا يعيشون قبل الوظيفة عيشة ضيقة أو النابضين الفلسين الذين لا يجدون قبل الوظيفة ما يتفقون ، كما أن فيه منفعة للسرفين وتشجيعاً لهم على إسرافهم . وقد يرد هذا الاعتراض

بأن الحكام وكلاء عن الشعب يقومون بأعمالهم بالنيابة عنهم ، ويمبرون عن إرادتهم ؛ بيد أن هذه الوكالة تحتاج إلى موافقة جميع الأفراد ، وهذا غير واقع ولا يمكن . فما هي طبيعة هذه لوظيفة إذن ؟

إنها كما قلنا من طبيعة خاصة لا شبيه لها في الحقوق الخاصة .
وإغاية ما يستطاع أن يقال في هذا الشأن هو تشبيه الحكام - كما أشار إلى ذلك الأستاذ هريو Hauriou - بالتبرعين لعمل ، أى بأفراد يقومون بإدارة مصالح الدولة من دون أن مهد إليهم بها من قبل جميع الأفراد الذين تتألف منهم الجماعة ، لكن هذا التبرع يختلف عن مثيله في الحقوق الخاصة بأنه يحتاج إلى إجازة التبرع له (١) »

وكون الوظيفة ضرورية يبرر هذا الوضع الشاذ للسلطة عامة ، أو هيئة الحكام أو الموظفين

حقوق الموظفين وواجباتهم

تبين أن تقسيم الهيئة الاجتماعية إلى طبقة الحكام (أعني موظفين) والمحكومين (أى الشعب) ، وتكليف المحكومين عمل والكسب لإعالة الحاكمين ضرورة حيوية ، ولما كانت إعادة في الضرورة أنها تقدر بقدرها ، وأن لها أحكاماً خاصة ، جب أن يمنح هؤلاء الحكام (أى الموظفين) أقل قسط ممكن من الحقوق ، لتخف أحمال الشعب ، وتقل أتعابها ، ويحملوا كبر مقدار من الواجب ، ليتحقق على أيديهم أكبر قسط ممكن من الخدمة العامة

أما أن يكون على الموظفين وواجب فأمر أساسي اقتضته طبيعة الوظيفة ؛ أما أن يكون لهم حقوق ، فأمر ناشئ عن تلك الواجب ، يستحيل قيامهم بها دون الحصول على هذه الحقوق .
وأول الواجب في الوظيفة أن تكون الغاية من إحدائها تحقيق نعمة عامة ضرورية لا يستغنى عنها ولا يمكن تحقيقها إلا بإحداث الوظيفة ، وبغير هذا الشرط لا تكون الوظيفة مشروعة ، بل تكون شكلاً من أشكال الاستبداد كما لو أحدثت لثمنه شخص أو لإرضائه ، أو لتأمين مصلحة خاصة لحزب من الأحزاب ، أو صمية من الجماعات السياسية

(١) أبو بكر الصديق للططاوى ص ١٩٩

(١) عن الأستاذ ج ستيف في كتابه الحقوق العامة الشاملة

الأخير بأن الموظف لا يعطى إلا ما فيه تأمين حاجاته الضرورية ، غير أن في ذلك ظلماً للموظف ظاهراً

فما هي القاعدة المقبولة إذن في هذه الرواتب ؟ ...

هي أن يعطى الموظف أقل بقليل مما يستطيع أن يحصله من العمل الحر ، أو ما يحصله رجل مكافئ له في المواهب والسجايا والكفاءة من عمل مشابه لعمله ؛ وهذا تقدير معقول دائم الاعتبار يختلف باختلاف البلدان والشعوب ، وغناها وقرها ، ورتبها وانحطاطها ، وكون ما يعطاه الموظف أقل بقليل مما يستطيع تحصيله في العمل الحر ، ناشئ عن فكرة الدوام في الوظيفة بالنسبة للعمل الحر والراحة والاطمئنان فيها ؛ فالتاجر لا يضمن لنفسه مقداراً من الربح كل شهر ، كما تضمن الدولة للموظف راتبه ، والتاجر مهتد بالإفلاس والضياع ، وليس على الموظف شيء من ذلك . ثم إن الدولة توفر للموظف من راتبه قسطاً كبيراً يكفيه وبقيته أيام مرضه وتقاعده عن العمل ، والتاجر موكول إلى نفسه وللرواتب ضابط آخر هو ألا تزيد نسبتها في الميزانية العامة عن الخمس (عشرين في المائة) وهذا طبيعي لأن الغاية من الحكومة ضمان النفعة العامة ، وهؤلاء الموظفون وسيلة إلى هذه الغاية . أفيعقل أن تكون الوسيلة غاية ؟ أميعقل أن يأخذ الأعضاء الإداريون في الشركة نصف الأرباح ؟ كذلك لا يعقل أن يأخذ الموظفون نصف موازنة الدولة ورواتب لهم

وقبل أن ندع الحديث عن وجائب الموظفين وحقوقهم نمرض هذه المسألة : هل الموظفون عمال يقومون بعمل بعينه ثم إذا وفوه كانوا أحراراً في أوقاتهم وأعمالهم ، أم هم مقيدون خارج الوظيفة بيمض القيود ؟ وبالعبرة الثانية : ما هي علاقة الأخلاق والسلوك بالوظيفة ؟ لا أعنى التفكير والاتجاه السياسي أو العمل الأدبي ، فإنه لا خلاف في أن للموظف أن يفكر كما يشاء أو يعمل أي عمل علمي أو أدبي أراد ، ويأتي كل ما يجيزه القانون لغيره من الأعمال العامة^(١) ولكن أعنى السلوك الشخصي ، وأكثر الناس على

التفريق بين الأخلاق الاجتماعية ، كالصدق والأمانة والأخلاق الشخصية كالعفاف فلا يرون ما يمنع الموظف إذا كان أميناً على أموال الدولة ، فأعماً بما أسندت إليه من عمل أن يسلك سبيل الهو ، ويتهمز اللذات ، ويلبي صوت نفسه وجسمه ، ولا يرون ذلك قادحاً ، ولا يجدون له صلة بالوظيفة

وهذا الرأي باطل كل البطلان ، لاسيما في بلاد كبلادنا لا يزال الناس ينظرون فيها إلى الموظف (والموظف الكبير على التخصيص) نظرة إجلال وإكبار ، ويتخذونه قدوة ويسلكون مسلكه ، وقديماً قيل : الناس على دين ملوكهم ، فإذا فسد الموظفون فسدت الأخلاق العامة ، ثم إن من الوظائف ماله علاقة ماسة بالأخلاق وما يبني في صاحبه الكمال حتى يكون في نظر الناس سالماً من الشوائب منزهاً عن العيوب كوظائف المعارف (التعليم) والعدلية (القضاء) ، جاء في الحديث : إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم . فاطنك بمدرس يقوم في النهار واعظاً معلماً ، يوفى التبجيل ، يكاد يكون رسولا ... فإذا كان الليل اجتمع هو وتلميذه في الحانة أو الماخور ، أو اجتمع معه على باطل ... وما ظنك بمفتش يدخل الصف على المدرس ، ممثلاً للقانون والأمة والدين ، يراقب ويسجل ويكون لقراره صفة التقديس فلا يرد ولا يكذب ، وتكون مقدرات المدرس معلقة به ، ماظنك بهذا المفتش إذا ذهب في المساء يؤم الحانات أو يطرق أبواب المللعات ... أو يأتي المنكرات ؟ وقل مثل ذلك في القاضي ، بل ربما كان احتياج القاضي إلى الكمال ، في كل أحواله ، وفي كافة أموره ، أشد من احتياج المعلم ، لأنه يجلس مجلس الأنبياء ، ويقوم مقام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لذلك عنيت القوانين الشرعية ، بأخلاق القاضي فلم تكلف بالمعلم ، وإنما اشترطت فيه بعض الشروط الأخلاقية ، فأوجب فيه أن يكون حكيماً فيها مستقبلاً أميناً مكيناً متيناً (محلة - مادة : ١٧٩٢) وقيدته بيمض القيود فألزمته اجتناب الأفعال والحركات التي تزيل المهابة (مادة : ١٧٩٥) ومنعته من قبول هدية الخصمين أبداً (١٧٩٦) ومن الذهاب إلى ضيافة كل من الخصمين قطعاً (١٧٩٧) الخ

فياحبذا لو عمل بهذه الأحكام ، ووضع مثلها للمدرسين ورجال المعارف خاصة ، وللموظفين عامة

(١) أنظر في العدد ١١١ من (الرسالة) مقال «الوظيفة والموظفون» الذي وجهته إلى وزير معارف سورية يوم كنت معلماً ابتدائياً في وزارته ... فقد أوضحت فيه هذه المسألة وعقدته على يانها

أعنت عليها ، وإن أعظيتها عن مسألة وكنت إليها
وروى أبو داود والترمذي عن أنس عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه قال : من ابتنى القضاء وسأل فيه شفعا ، وكل إلى نفسه
ومن أكره عليه أنزل الله عليه ملكا يسده
وروى مسلم وأبو داود عن أبي ذر قال : قلت يا رسول الله
ألا تستعلمني ؟ فضرب يده على منكبي ، ثم قال : يا أبا ذر :
إنك ضعيف وإنها أمانة ، وإنها يوم القيامة خزي وندامة إلا من
أخذها بحقها وأدى الذي عليه فيها

وكان النبي صلى الله عليه وسلم لا يولي أحدا حرص على
الولاية أو سألها . جاء في الحديث (الذي رواه البخاري ومسلم
وأبو داود) عن أبي موسى . قال : دخلت على النبي صلى الله عليه
وسلم أنا ورجلان من بني عمي ، فقال أحدهما : يا رسول الله ،
أمرنا على بعض ما ولاك الله تعالى . وقال الآخر مثل ذلك .
فقال : إنا والله لا نولي هذا العمل أحدا سأله أو أحدا حرص عليه

هذا هو الأصل في تعيين الموظفين ، يختار الأصلح للعمل ،
الأقدر عليه وهو مقيم في بيته ، ويحتال عليه بالافتناع وبالتهديد
حتى يقبل مكرها ، فاتمهي الأمر عندنا إلى ما يملكه الناس كلهم ،
وأصبحت تمرض المائة من الموظفين فلا تكاد تجد اثنين من
أهل الكفاءات ، وإنما تجد من أدخلته الوظيفة شفاعة شفيح ،
أو جاه وسيط ؛ وخير شفيح اليوم « شفيح النواب » (١) وخير
وسيط « الأصفر الرنان » أو غير ذلك مما يعلم ولا يقال ، وما
في قلب كل قارئ منه غصة ، وما يحفظ منه كل قارئ
حوادث وأخبارا . . .

الموظفون في بلادنا

وما دمنا في الحديث عن بلادنا ، وما دامت غايتنا الإصلاح
فلنصور الداء كله . . .

قدمنا الكلام في أن الوظيفة ضرورة تقدر بقدرها وأن عدد
الموظفين يجب أن يكون مطلقاً بالمنفعة العامة ، فلا يقل عن العدد
اللازم ، كيلا يُحمّل الموظفون مالا طاقة لهم بحمله فتتعطل

وقد يعترض معترض بأن هذه قيود لا يجوز أن يقيد بها
الموظف ، بل يجب أن يتمتع بحريته كما يتمتع بها كافة الناس ،
والجواب أنها قيود حقيقة ، ولكنها ضرورية لتأمين الغاية من
وجود الموظفين ، وهي المنفعة العامة ، فإذا كانت هذه القيود
شاملة الموظفين ، وإذا دخلوا في الوظيفة على معرفة بها ، لم تعد
قيوداً اضطرارية وإنما تكون بمثابة شرط اختياري ، ثم إن في
امتيازات الموظفين وحقوقهم التي يمتازون بها من سواد الشعب
ما يبرر تقييدهم ببعض القيود اللازمة

تعيين الموظفين

درسنا الوظيفة على أنها ضرورة حيوية ، الدافع إليها والغاية
منها المنفعة العامة ، وأبنا أن الواجب في اختيار الموظفين ،
ملاحظة قدرتهم على تحقيق هذه الغاية وكفاءتهم للقيام بها ،
بهذا هو الحق الذي يقضى به العقل والنقل ، جاء في الحديث عن
بن عباس (١) : من استعمل رجلا من عصابة وفيهم من هو أَرْضَى
لَهُ مِنْهُ فَقَدْ خَانَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ

وفي الحديث (١) عن يزيد بن أبي سفيان قال : قال لي أبو بكر
صديق حين بعثني إلى الشام : يا يزيد إن لك قرابة عسيت أن
يُرْمَ بالإمارة ، وذلك أكبر ما أخاف عليك بعد ما قال رسول الله
لي الله عليه وسلم : من ولي من أمر المسلمين شيئا فاستعمل
بهم أحدا عباة فطليه لعنة الله لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا
تي يدخله جهنم .

وكان الشأن في المسلمين الأولين أنهم يفرون من الولاية
خشونها ، ولا سيما القضاء فرمما عرض عليهم فأبوا ، فنالهم أذى
ببروا واحتسبوا ولم يقبلوا . وحديث الأئمة في هذا الباب
، حنيفة ومالك وغيرهما مشهور معروف ، والأحاديث في التنفير
، طلب الوظيفة كثيرة جداً حتى عقد لها الحافظ عبد العظيم في
(الترغيب والترهيب) باباً مستقلاً . جاء في الحديث الصحيح
(الذي رواه الشيخان البخاري ومسلم) عن عبد الرحمن بن سمرة :
عبد الرحمن لا تسأل الإمارة ، فإناك إن أعطيتها من غير مسألة

(١) رواه الحاكم وقال صحيح الاسناد

(١) قال الفرزدق : لبس الشفيح الذي يأتيك مترأ . . .

المصلحة ، ويقف دولاب العمل ، ولا يزيد حتى يرهق الشعب ، وأن نسبة الرواتب يجب ألا تتجاوز خمس الموازنة وأن ينفق الباقي على المصلحة ذاتها كما ينفق جلّ أرباح الشركة على المنفعة العامة للأعضاء كلهم ، لا على منفعة مجلس إدارتها القائم عليها

على حين أننا نرى في بعض هذه البلدان المربية بلداً يأخذ موظفوه خمسة أسابيع الموازنة ($\frac{5}{100}$) وينفق سبعمائة فقط ($\frac{2}{100}$) على المصلحة ذاتها . . . أليس معنى هذا أن الشعب كله أصبح خادماً لهذه الفئة ، بدن أن تكون هي خادمة له ؟ وأن غاية الوظيفة حياة الموظفين وسعادتهم لا المنفعة العامة الضرورية ؟

وقدنا بأن حد الراتب أن يكون أقل بقليل مما يحصله الموظف في العمل الحر على حين أن الراتب عندنا يزيد أضعافاً مضاعفة على ما يحصل من العمل الحر . بل لا نسبة بينهما مطلقاً وقد نشأ عن ذلك أن كان عندنا طبقتان طبقة مترفة سعيدة هي طبقة الموظفين ، وهي الأقل عدداً ، وطبقة مرهقة متألّة شقية هي طبقة جمهور الشعب . وإني لأقول (عن استقراء وبحث) إنه ليس في المائة ممن أعرف من الموظفين اثنان أو ثلاثة يستطيعون إذا أخرجوا من وظائفهم ، تحصيل نصف الراتب أو ربه من العمل الحر ، ذلك أن علو الوظائف وكثرة الراتب لم تكن قائمة على الكفاءة ، بل مر وقت كانت تقاس فيه كفاءة الموظفين بتقدير اتصالحهم بالأجنبي المسيطر وترلقهم إليه . فنشأ عن هذا أن اتسعت الهوة بين الشعب والحكام (أي الموظفين) . وحمل لهم الشعب في نفسه أشد البغضاء ، وأمر النقمة ، حين رأى الثالث من المكلفين لا يقوم ما يدفعونه كلهم من الضرائب ينتزع انتزاعاً من أفواه عيالهم وأعتاق بناتهم — لا يقوم راتب موظف واحد كبير . وحين رأوا في القانون خروفاً كثيرة يسقط منها المال على الموظفين الكبار ، يأخذونه بلا ورع ولا حياء من أجور سفر إلى تعويضات إلى غير ذلك مما أضرب عليه مثالا واحداً شاهدهه ببيني في إحدى البلدان العربية : جاء مفتش للجنة الانكليزية من داره التي لا تبعد عن المدرسة أكثر من خمسمائة متر ماشياً على رجله ، فلبث في المدرسة نحواً من نصف ساعة ، ثم ذهب لشأنه فملت علم اليقين أنه قدم إلى الوزارة القائمة الآتية (مصروفات تفتيش) :

فرش صاع

٤٠ أجرة سيارة (من أقصى المدينة إلى المدرسة)

١٠ ثمن أوراق وأقلام للتفتيش

٣٠ ثمن غداء ومصروفات متفرقة

٨٠ المجموع

فأخذ ثمانين قرشاً (وهي اليوم أكثر من مائة فرنك) ولم ينفق منها فلساً واحداً

الوظيفة في بلادنا قد خرجت عن الأصل الذي قررناه في أول هذه المقالة ، فلم تعد ضرورة حيوية ولم تعد غايتها المصلحة العامة ، بل أصبحت باباً للكسب وطريقاً إلى العيشة وأصبحت قبلة الناشئين وهدفهم ، لا تحل وظيفة إلا أقدم عليها الثالث من الشباب المعلمين ولو كانت وظيفة عامل بريد أو كاتب ديوان ولو كانوا ليسانسين ودكاترة ، وتوصلوا إلى رضا الرؤساء (وأكثروا من بقايا العهد البائد) بشتى الوسائل الباطلة والطرق الدنسا اللثوية ، ثم اذا فاز منهم من فاز ثابر على إطاعتهم لأن بقاء معلق بهم ورفيه موقوف على رأيهم ؛ وإذا كان هذا الفائر في الوظيفة شريفاً ، أو كان على بقية من البادئ التي تلقاها في المدرسة ، وأحب أن يعيش في الوظيفة بإخلاص وشرذ واستقامة ، ذاق الأمرين وأصلاه الرؤساء حربياً حامية ، جابحاً يخرج أو يُخرج غير مودّع ولا مأسوف عليه

ضاع الشرف واضمحلت الأخلاق ومات النبوغ فكما نابغ موهوب وعبقري نادر دفن نبوغه وعبقريته في وظيفة خامل الوظيفة في بلادنا خصيمة النبوغ . هذا الرافعي الذي لم ينشأ المربية في كل عصورها كاتب أبلغ منه عاش ومات كاتباً في محا صغيرة ، وهؤلاء الجاهلون في أرفع وظائف المعارف ، والظالمون في أعلى درجات القضاء . . .

إن مسألة الوظيفة عقبة من أشد العقبات في طريق ه الشعوب العربية الناهضة ، فيجب أن ينظر إليها ويبحث فيها ، ويوليها الكتاب والمفكرون وأولو الأمر والحكام الوطنيون أكبر العناية ، ويحلونها من الاهتمام في أرفع مقام

على الظنطاري